الفصل الثاني
مناهج التأليف في أسماء النبي ﷺ
دراسة لغوية (فيلولوجية) في المنهج والمصادر

يمكن تقسيم التعامل مع الأسماء النبوية الشريفة في التأليف العربي قديماً وحديثًا على قسمين يظهران ظهورًا جليًّا في تاريخ التأليف في هذا المجال اللغوي المتعلق بفرع لا تخفى علاقته بالدراسة اللغوية.

ويمكن حصر هذين القسمين فيما يلي:

أولًا: التأليف غير المستقل في الأسماء النبوية.

ثانيًا: التأليف المستقل في الأسماء النبوية.

وسوف يتوقف هذا البحث عند عدد من الكتب في كل فرع جزئي من هذين الاتجاهين، وسيحاول أن تختلف أزمنتها لقياس مدى التطور في هذا الجانب التأليفي من أقدم زمن ممكن إلى الأزمنة المتأخرة.

وسوف يتوقف البحث كذلك في المبحث المتعلق بالتأليف غير المستقل عند الفروع التالية:

أ ـ كتب السيرة.

ب ـ كتب الشمائل النبوية.

ج ـ كتب الحديث النبوي الشريف.

د ـ كتب الطبقات والتراجم.

وسوف يجتهد هذا المبحث في بيان طريقة بناء هذه الفصول أو الكتب، من حيث الترتيب، وطريقة التعامل معها، وكيفية شرح معانيها، والأغراض من هذه العناية، ومن استخدام منهج ما يعينه، ثم يعرج هذا البحث للحديث عن المصادر التي استقى منها كل مؤلف مادة الباب أو الفصل أو الكتاب الكامل الذي ألفه لتفسير الأسماء النبوية الشريفة.

أولا
التأليف غير المستقل في الأسماء النبوية الشريفة في العربية

يقصد هذا المبحث بالتأليف غير المستقل، تلك الأبواب أو الفصول التي خصصها أو أفردها أصحابها لذكر أسماء النبي ﷺ وتفسير معانيها، وبيان اشتقاق المشتق منها، والتعريف بالمصادر التي استقيت منها.

وسيعالج هذا الجزء من الدراسة أربعة أفرع محددة للتأليف غير المستقل في أسمائه ﷺ كما يلي:

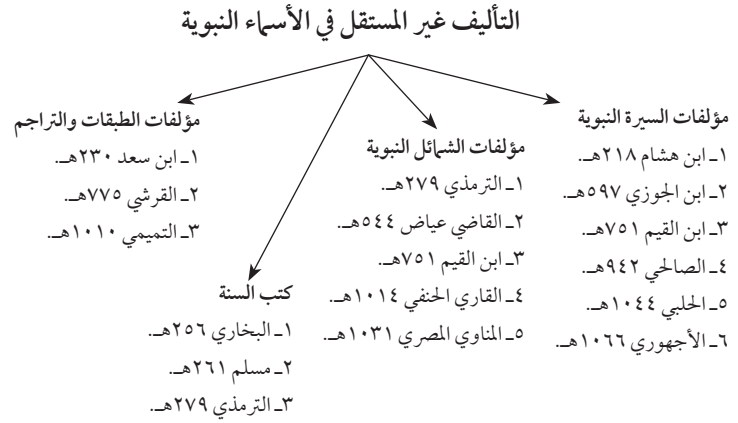

وقد جاء هذا الاقتصار على هذه المؤلفات من باب الإقرار أنه يكاد يكون من غير الممكن حصر مؤلفات كل فرع من هذه الفروع، بالإضافة إلى أن هدف هذا المبحث تصوير كيفية التعامل مع الأسماء النبوية في إطار ما ألفت من أجله.

ثم إن هذا الاختيار يعكس أن الاهتمام برصد دلالات الأسماء النبوية كان غطى العصور التأليفية المختلفة عند المسلمين من جانب كما أنه شمل مؤلفين كثيرين ليضمن الوفاء بشمول توجهاتهم الفكرية والمذهبية المختلفة.

على أنه من الملاحظ قلة تمثيل الشيعة في هذا الجانب المهم من التأليف فيما يتعلق بواحد من أشهر مؤلفات السيرة النبوية في جانبها اللغوي، مما يمكن أن يقوي ما يقال حول موقفهم من نبوة محمد ﷺ!

(أ)

أسماء النبي في مؤلفات السيرة النبوية

اختار الكتاب هنا عددًا معينًا من مؤلفات السيرة هي:

١ـ سيرة النبي ﷺ لابن هشام المتوفى سنة ٢١٨هـ.

٢ـ تلقيح فهوم أهل الأثر في عيون التواريخ والسير، لابن الجوزي المتوفى سنة ٥٩٧هـ.

٣ـ زاد المعاد في هدي خير العباد، لابن قيم الجوزية المتوفى سنة ٧٥١هـ.

٤ـ سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد، للصالحي الشامي المتوفى سنة ٩٤٢هـ.

٥ـ السيرة الحلبية في سيرة الأمين المأمون (إنسان العيون) للحلبي المتوفى سنة ١٠٤٤هـ.

٦ـ شرح الدرر السنية على نظم السيرة النبوية، للعراقي المتوفى سنة ٨٠٩هـ، للأجهوري المتوفى سنة ١٠٦٦هـ.

وقد حكم اختيار هذه الستة الكتب عدة عوامل يأتي في مقدمتها إرادة تغطيتها تقريبًا لأزمنة التأليف عند المسلمين منذ القديم مع التركيز على العصور المتأخرة تحديدًا لمراعاة التطور في التأليف والتَّصنيف في هذا المجال الذي يختص بأسماء النبي ﷺ، ولا سيما في كثرة الأسماء النبوية كلما تقدمنا

نحو عصرنا، وهو تشابه في التأليف المستقل في الأسماء النبوية والتأليف غير المستقل.

كما أن البحث يفترض تأثير مؤلفات السيرة بما خصصته من أبواب وفصول لتفسير أسماء الرسول ﷺ في التآليف المستقلة التي أفردت لهذه الأسماء الشريفة، وأن ما سوف يظهر من مناهجها ما هو إلا صدى للمناهج نفسها التي ظهرت في مؤلفات السيرة عمومًا.

(١/ أ) الأسماء النبوية في سيرة ابن هشام المتوفى سنة ٢١٨هـ.

لا ينكر أحد ما لهذه السيرة من قيمة تاريخية على الأقل، ومن أجل ذلك وقع عليها اختيارنا، ثم إن قطاعًا من المؤلفين في الأسماء النبوية قصروا تآليفهم على الاسمين الشريفين: أحمد ومحمد، ونحن نرى ذلك أثرًا من آثار هذه السيرة المتقدمة؛ لأنها اقتصرت في إيجاز على هذين الاسمين فقط، وهو أمر منطقي يتناسب مع بدايات التأليف غالبًا، كما أن له أثرًا في كثير من كتب الطبقات والتراجم المرتبة على حروف المعجم هجائيًّا، حيث حرص كثير منها على البدء باسم محمد.

وقارئ سيرة ابن هشام يلاحظ أنه لم يفرد بابًا أو فصلًا للحديث عن أسمائه ﷺ وقد أورد كلامًا عن بعض اليهود أنه لما ولد النبي ﷺ صرخ في جمع تجمع عليه قائلًا: «طلع الليلة نجم أحمد الذي ولد به»!

وفي فقرة تالية (١/ ١٧٢) قال ابن هشام: «فلما وضعته أمه ﷺ أرسلت إلى جده أنه قد ولد لك غلام، ..... وحدثته بما رأت حين حملت به، وما قيل لها فيه، وما أمرت أن تسمّيه».

بهذا الإيجاز تناول ابن هشام مسألة تسميته ﷺ، وهذا الإيجاز مفهوم في هذا الوقت المبكر من عمر التأليف في السيرة والمغازي النبوية[1].

(٢/ أ) تلقيح فهوم أهل الأثر في عيون التاريخ والسير، لابن الجوزي المتوفى سنة ٥٩٧هـ.

صنع ابن الجوزي فصلًا كاملًا للحديث عن الأسماء النبوية عنوانه: ذكر أسمائه ﷺ (ص٩)، ويستمد هذا الفصل قيمته في واقع الأمر من اعتماده مصادر أساسية بُني عليها، هو كتاب ابن فارس اللغوي الذي ألفه لتفسير أسماء رسول الله ﷺ، وهو من أوائل الكتب المفردة في هذا الجانب، إن لم يكن أولها على الإطلاق.

يقول ابن الجوزي (ص٩): «ذكر أبو الحسين بن فارس اللغوي أن للنبي ﷺ ثلاثة وعشرين اسمًا: محمدًا؛ وأحمد؛ والماحي؛ والحاشر؛ والعاقب؛ والمقفي؛ ونبي الرحمة؛ ونبي التوبة؛ ونبي الملاحم؛ والشاهد؛ والمبشر؛ والنذير؛ والضحوك؛ والقتَّال؛ والمتوكل؛ والفاتح؛ والأمين؛ والخاتم؛ والمصطفى؛ والرسول؛ والنبي؛ والأمي؛ والقُثَم».

(١) انظر المغازي الأولى ومؤلفوها ليوسف هورو فنتس ص ١٧ وما بعدها.

ثم أخذ ينقل شروح بعض هذه الأسماء، مدللًا بما يؤكد هذه الشروح من لغة العرب، يقول (ص٩): فالماحي: الذي يمحى به الكفر، والحاشر: الذي يحشر الناس على قديمه؛ أي يَقْدُمهم وهم خلفه. والعاقب: آخر الأنبياء. والمقفي: بمعنى العاقب؛ لأنه تبع الأنبياء؛ وكل شيء تبع شيئًا فقد قفّاه. والملاحم: الحروب. والضحوك: صفته في التوراة. قال ابن فارس: وإنما قيل له الضحوك؛ لأنه كان طيب النفس فَكِهًا، وقال: إني لا أمزح. والقُثم من معنيين: أحدهما من القثم؛ وهو العطاء، يقال: قثم له من العطاء، يقثم إذا أعطاه، وكان ﷺ أجود بالخير من الريح الهابّة. والثاني من القثم: وهو الجمع، يقال للرجل الجَمُوع للخير: قثوم، وقثم».

ومقارنة ما نقله ابن الجوزي هنا عن ابن فارس في كتابه أسماء النبي ﷺ، بما سوف يظهر لنا في الكتب المتأخرة زمنيًّا يؤكد أن كتابات السيرة النبوية حتى هذا العصر المتقدم نسبيًّا حافظت بشكل ما على رواية الأسماء الثابتة المروية في القرآن الكريم والسنة النبوية الصحيحة في المقام الأول.

كما يتضح الحرص على تفسير هذه الأسماء الشريفة اعتمادًا على الأساس اللغوي، أو المعجمي، وهو منهج سيحافظ عليه المؤلفون فيما بعد وإن كان سيزاحمه أشياء أخرى، ولا سيما النظرات الصوفية.

(٣/ أ) زاد المعاد في هدي خير العباد، لابن قيم الجوزية ٧٥١هـ.

أفرد ابن القيم في كتابه: زاد المعاد ـ فصلًا في أسمائه ﷺ جاء مجملًا، ثم تبعه بفصلٍ تالٍ: في شرح معاني أسمائه ﷺ، ضم ما يقرب من عشر صفحات (من ص ٨٤ إلى ص ٩٤).

وقد ظهر في أوله ما ألمحنا إليه من آثار السير الأولى من العناية بالاسمين الشريفين: أحمد، ومحمد، حيث بدأ بهما فصله (١/ ٨٥).

ثم أورد الأسماء التالية على سبيل الإجمال وهي (١/ ٨٥) حسبما يقول: «ومنها: المتوكِّل، ومنها الماحي، والحاشر، والعاقب، والمقفّي، ونبي التوبة، ونبي الرحمة، ونبي الملحمة، والفاتح، والأمين».

ثم يقول: «ويلحق بهذه الأسماء: الشاهد، والمبشر، والبشير، والنذير، والقاسم، والضحوك، والقتال، وعبدالله، والسراج المنير، وسيد ولد آدم، وصاحب لواء الحمد، وصاحب المقام المحمود، وغير ذلك من الأسماء».

ويتضح من هذه النقول التوسع في أسمائه ﷺ وهو الأمر الذي لم يكن موجودًا في الكتب المتقدمة.

ويعيد ابن القيم السر في كثرة أسمائه مع تقدم الزمن في التأليف في أسمائه إلى ضم الصفات يقول (١/ ٨٦) «وما إن جعل له من وصف من أوصافه اسم تجاوزت أسماؤه المائتين؛ كالصادق، والمصدوق، والرءوف الرحيم، إلى أمثال ذلك».

ثم جاء بعد هذا الفصل الذي أجمل فيه ذكر الأسماء فصل آخر في شرح معاني أسمائه ﷺ (١/ ٨٧ ـ ٩٤) مبتدئًا بشرح محمد ثم أحمد ثم المتوكل على الترتيب السابق إجمالًا.

وهو في تفسيره هذه الأسماء يعتمد اعتمادًا ظاهرًا على اللغة، محددًا أولًا نوع البنية الصرفية التي ينتمي إليها الاسم وإن كان ثمة خلاف بين العلماء في تحديد البنية الصرفية، عرض الآراء، ثم رجح بينها مختارًا ما يعطي قيمة مدْحية عُليا للنبي ﷺ.

فهو مثلًا يقول في تفسير الاسم الشريف محمد (١/ ٨٦): «أما محمد: فهو اسم مفعول، من حُمِّد، فهو محمد، إذ كان كثير الخصال التي يحمد عليها؛ ولذلك كان أبلغ من محمود؛ فإن (محمودًا) من الثلاثي المجرد، ومحمد من المضاعف للمبالغة».

وواضح في هذا النص الإيمان بعدد من الحقائق اللغوية الشائعة في فقه العربية تراثيًّا، حيث يؤمن فقهاء العربية بزيادة المعنى تبعًا لزيادة المبنى، وهو الأمر الذي جعل ابن القيم يقرر أن المشتق من المضعف أعلى قيمة من المشتق من المجرد، ولذلك قرر أن محمدًا أولى في التسمية من محمود، فابن جني يقرر أن قوة المعنى تابعة لقوة اللفظ[1].

(١) انظر الخصائص لابن جني.

وفي مقام الترجيح مثلًا نراه يقرر في تفسير معنى الاسم الشريف أحمد (١/ ٩٠) قائلًا: «فلترجع إلى المقصود فنقول: تقدير أحمد على قول الأولين: أحمد الناس لربه، وعلى قول هؤلاء (الآخرين) أحق الناس وأولاهم بأن يُحْمَد، فيكون كمحمد في المعنى إلا أن الفرق بينهما أن محمدًا هو كثير الخصال التي يُحْمّد عليها، وأحمد هو الذي يُحْمَد أفضل مما يَحْمِد غيره، فمحمدٌ في الكثرة والكمية، وأحمد في الصفة والكيفية.. فالاسمان واقعان على المفعول وهذا أبلغ في مدحه، وأكمل معنى، ولو أريد معنى الفاعل لسمي الحمّاد»، وإنما أطلنا في هذا النقل لنؤكد سمة بنائه لهذا الفصل القائم على الترجيح، والتدليل، والاعتماد على معاني الأبنية الصرفية في سياقة هذا الترجيح أو ذلك.

وهكذا يسير في بناء الفصل كله، يذكر الاسم الشريف ثم يفسر معناه لغة، ويبين بنيته الصرفية، ثم يظهر معاني المدح التي يتضمنها مرجحًا بين الآراء إن احتاج الأمر إلى ترجيح.

أما عن مصادره الأساسية التي استقى منها مادة هذا الفصل فهي مجموعة من المؤلفات التي خلص بعضها للأسماء النبوية ككتاب ابن دحية السبتي (١/ ٨٦). وبعضها في السيرة كالروض الأنف للسهيلي (١/ ٨٧)، وبعضها في السنة كصحيح البخاري (١/ ٩١)، وبعضها في الكتب القديمة كالتوراة (١/ ٩١).

(٤/ أ) سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد، للصالحي الشامي المتوفى سنة ٩٤٤هـ.

يعد الباب الذي عقده الصالحي الشامي في كتابه: سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد أوسع الأبواب التي عقدها مؤلفٌ من مؤلفي سيرته ﷺ، في تناول الأسماء النبوية، وذلك راجع إلى تأخره الزمني من جانب، وإرادة التوسع التي قام عليها ذلك الكتاب من جانب آخر.

فقد جاء الباب الذي عقده بعنوان: (جماع أبواب أسمائه ﷺ وكناه) مطولًا جدًّا. ونحن نرى أن هذا الباب يضم تحته عددًا من الفصول هي كما يلي:

الباب الأول (=الفصل) ـ في فوائد كالمقدمة للأبواب الآتية (١/ ٤٩٢).

الباب الثاني (= الفصل) ـ في الكلام عن قوله ﷺ: «لي خمسة أسماء» (١/ ٤٩٤).

الباب الثالث (=الفصل) ـ في ذكر ما وقفت عليه من أسمائه الشريفة ﷺ، وشرحها وما يتعلق بها من الفوائد (مرتبة ترتيبًا هجائيًّا) (١/ ٥٠٠).

ويتضح من هذه الأبواب بعض السر في تضخيم هذا الباب الذي خصصه الصالحي للأسماء النبوية، حيث إنه ـ ومع التقدم زمنيًّا نحو العصور المتأخرة ـ بدأ يُضَم إلى الحديث عن الأسماء النبوية حديثًا آخر عن فوائدها.

والصالحي شاعر بهذه الكثرة؛ لكنه يفسرها قائلًا إن (١/ ٤٩٢): «كثرة الأسماء دالةٌ على عِظَم المُسمَّى ورفعته، وذلك للعناية به وبشأنه». ولعل في ذلك ما يفسر هذا الحرص على تعديد الأسماء، والعناية بتكثيرها.

وقد كان منهجه في تفسير الأسماء النبوية كما يلي:

أ ـ إيراد الاسم مع عزوه إلى مصدره فإن كان في القرآن الكريم أو في السنة النبوية المطهرة.

ب ـ فإن لم يرد الاسم في هذين المصدرين، ذكره الصالحي وعزاه إلى مَنْ نقله عنه، رامزًا لهذه المصادر، كما يلي:

ـ القاضي (عياض في الشفا) = يا

ـ والعزفي= ع (أبو العباس أحمد بن محمد)

ـ وابن دحية السبتي= د

ـ وابن سيد الناس= ح

ـ والأسيوطي (شيخ الصالحي) = ط (= الجلال السيوطي)

ـ والسخاوي= خا

ـ والبلقيني= عا

وعدد كبير منها كما نرى له تآليف مستقلة في الأسماء النبوية، مثل ابن دحية، والبلقيني، والسخاوي، والسيوطي، كما اعتمد على كتاب ابن فارس.

جـ بيان معناه اللغوي، والاستشهاد عليه بأشعار العرب، متوسعًا في النقل عن أصحاب المؤلفات السابقة، ثم يبين البنية الصرفية، ضابطًا ما يحتاج إلى ضبط.

دـ اللجوء إلى الترجيح ما تطلب الأمر ذلك، معتمدًا أدلةً كثيرةً صرفيةً ودلاليةً وبلاغيةً في سبيل ترجيح ما يرى.

هـ ـ اللجوء إلى ذكر عدد من الفضائل التي تحيط باسم من الأسماء الشريفة من وجهة نظر الصوفية. ولذلك تراه يستشهد بأشعار للبوصيري، وابن الفارض، وينقل عن القشيري وغيرهم (انظر ١/ ٥١٩، ٥٢٠).

و ـ الإشارة إلى ما يذكر من الأسماء النبوية وهو في الأصل كذلك من أسماء الله الحسنى.

ومن يقرأ هذا الباب يلاحظ أنه أحيانًا ما كان يُرجئ شرح معنى اسم ما إلى فصل تالٍ يكون خالصًا لمعنى الاسم الذي أرجأ شرحه.

فهو مثلًا يُرجئ شرح الاسم: صاحب الحوض المورود (٥٩١) إلى أواخر الكتاب قائلًا «وسيأتي الكلام عليها في أبواب الكتاب».

ومثل ذلك قاله في صاحب الكوثر. وقال عند إيراد الاسم «صاحب الشفاعة» (١/ ٥٩٢) «سيأتي الكلام على ذلك في الخصائص وفي أبواب شفاعته».

ومن الأمثلة التي توضح تلك العناصر السابقة لمنهج تعامله مع الأسماء الشريفة ما جاء في شرحه للاسم الشريف: الفاتح (١/ ٦١٠).

يقول: «الفاتح... معناه الحاكم بين عباده، فإن الفتح بمعنى القضاء...».

ثم يعزوه إلى ذاكريه فيقول «تقدم ذكره في حديث أبي الطفيل رضي الله عنه»، وكذلك يعزوه إلى «يا» = القاضي عياض و «د» = ابن دحية السبتي.

ويبين أنه منقول من أسماء الله الحسنى فيقرر «وهو مما سماه الله تعالى به من أسمائه، فإنه منها، كما قال: ﴿رَبَّنَا ٱفْتَحْ بَيْنَنَا﴾ [سورة الأعراف ٧/ ٩٨]، وقال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْفَتَّاحُ ٱلْعَلِيمُ﴾ [سورة سبأ ٣٤/ ٢٦] .

ويتوسل فينقل عن السيوطي، ط (١/ ٦١١) قوله: ويصح أن يكون ﷺ سُمِّيَ فاتحًا، لأنه فتح الرسل، بمعنى أنه أولهم في الخلق...».

ومن الأسباب التي وسعت هذا الباب إفراده فصلًا للحديث عن كناه ﷺ، وهذا استثمار جيد لتعريف العلم في تراث النحاة العرب، الذين يرون أن العَلَم ينصرف إلى الأسماء والكنى والألقاب.

فقد ذكر له عددًا من الكنى، مستخدمًا فيها منهجًا قريبًا مما استخدمه في تفسير الأسماء منها: أبو القاسم، وأبو إبراهيم، وأبو الأرامل، وأبو المؤمنين.

ويعد الصالحي أوسع أصحاب السير اعتمادًا على مصادر أصيلة اعتنت بتفسير الأسماء النبوية، سواء كانت مصادر مستقلة أفردت الأسماء النبوية بالتأليف، كمؤلفات البلقيني وابن دحية، والسخاوي، والسيوطي، وابن فارس.

أو مؤلفات في سيرة النبي ﷺ، كسيرة ابن هشام، وابن القيم، أو ابن الجوزي، والسهيلي، والعزفي، وأبي الفتح ابن سيد الناس وغيرهم.

أو مؤلفات حديثية كالبخاري ومسلم والترمذي.

(٥/ أ) إنسان العيون في سيرة الأمين المأمون = السيرة الحلبية، للحلبي المتوفى سنة ١٠٤٤هـ.

صنع برهان الدين الحلبي بابًا صغيرًا قصره على الاسمين الشريفين محمد وأحمد، في سيرته المعروفة بالسيرة الحلبية يقول: «باب تسميته ﷺ محمدًا وأحمد».

وعلى الرغم من اقتصار الحلبي هذا الباب للاسمين الشريفين هذين فقط، فإنه قد طال فبلغ نحوًا من عشر صفحات؛ لأن منهجه فيه لم يقف عند حدود تفسير معنى الاسمين، بل تعدى ذلك إلى ذكر فوائدهما، والتوسع في ذكر خصائصهما، والنقل عن المصادر الكثيرة التي سبقته، ثم عرّج على عدد من الأحكام الفقهية المتعلقة بمولده الشريف، مرجحًا جواز الاحتفال به.

وهذا الاقتصار على ذكر هذين الاسمين؛ راجع إلى أنه بنى سيرته تلك على الاختصار يقول (١/ ٤): «فلما رأيت السيرتين المذكورتين (عيون الأثر، لابن سيد الناس؛ ونظم السيرة، للعراقي) على الوجه الذي لا يكاد ينظر إليه لما اشتملتا عليه، عَنّ لي أن ألخص من تلك السيرتين أنموذجًا لطيفًا». هذا جانب.

جانب آخر أنه تابع ما كان عليه أصحاب السير المتقدمين كابن إسحاق وابن هشام، من اقتصارهم على بيان تسميته بمحمد وأحمد على ما مر في الحديث عن سيرة ابن هشام.

(٦/ أ) شرح الدرر السنيّة في نظم السيرة النبوية للعراقي المتوفى سنة ٨٠٦هـ، للأجهوري المالكي المتوفى سنة ١٠٦٦هـ.

يستمد هذا الكتاب قيمته في هذا السياق أنه يجمع في الحقيقة بين كتابين:

أولهما ـ نظم السيرة النبوية للعراقي ٨٠٦هـ.

وآخرهما ـ شرحه للأجهوري ١٠٦٦هـ.

وكان اختيار البحث له من باب أن المؤلفات المنظومة، أو المنظومات تمثل واحدًا من الأشكال التي ألف فيها المؤلفون المسلمون في أسمائه ﷺ، على ما سوف يظهر في التأليف المستقل في أسمائه ﷺ.

وقد أفرد العراقي وتبعه الشارح جزءًا من الكتاب، يمثل الجزء الأول بعد المقدمة أو التمهيد وبدأ الحديث عن الأسماء النبوية الشريفة بالبيت الثامن يقول العراقي: [من الرجز]

مُحَـمَّـدٌ مَـعَ الْمُقَفَّى أَحْمَـدَا الحَاشِرُ العَاقِبُ والمَاحِي الرَّجَا

وينتهي ذلك الجزء بالبيت الثامن عشر يقول فيه:

وَكَوْنِهَا أَلفًا ففِي العَارِضَة ذِكْرُهُ عَنْ بِعْضِ ذِي الصُّوفِيَّةِ

وقد شرح الأجهوري هذه الأبيات في فصل عنوانه (أسماؤه الشريفة ﷺ) (من ص ٤٣ إلى ص ٤٢ من الجزء الأول).

وقد اعتنى في شرحه لبيان معنى الاسم، والأصل الذي اشتق منه، ثم يعرج في بيان صحة ما ورد حول اسم من الأسماء الشريفة من فضائل، وتضعيف ما روي من فوائد، ولم يصح عنده.

وهو حريص على توكيد كلامه بتوثيقه بعزوه إلى مصادر كثيرة في الأسماء النبوية ككتاب ابن دحية السبتي ١/ ٧١، وكتب السيوطي ١/ ٤٤، والقرطبي ١/ ٤٥، وفي السيرة كسيرة الصالحي الشامي ١/ ٧٢، والسهيلي ١/ ٥٥ وغير ذلك من كتب الحديث وشروحها كالفتح لابن حجر في شرح البخاري ١/ ٥٧، وابن العربي في العارضة في شرح الترمذي ١/ ٧١، والنووي في شرح مسلم ١/ ٤٥، والقاضي عياض في الشفا ١/ ٤٤.

(ب)
الأسماء النبوية في مؤلفات الشمائل والخصائص النبوية

تأتي هذه النوعية من المؤلفات في المرتبة التالية لكتب السيرة باعتبارها توجهت إلى شخصه الكريم ﷺ، وسيتوقف البحث أمام عددٍ محددٍ من الكتب التي أُلِّفَت لبيان شمائله، وخصائصه الجسمية والنفسية، ورُوعِي فيها ما روعي في سابقتها من توزعها على عصور التاريخ الإسلامي لقياس مدى التطور الذي أصاب الحديث عن الأسماء النبوية الشريفة خلالَ الزمن، وهذه الكتب هي كما يلي:

١ـ الشمائل المحمدية، للترمذي، المتوفى سنة ٢٧٩هـ.

٢ـ الشفا بتعريف حقوق المصطفى، للقاضي عياض المالكي، المتوفى سنة ٥٤٤هـ.

٣ـ جلاء الأفهام في فصل الصلاة والسلام على محمد خير الأنام لابن القيم الجوزية، المتوفى سنة ٧٥١هـ.

٤ـ جمع الوسائل في شرح الشمائل (للترمذي)، للقارئ الحنفي، المتوفى سنة ١٠١٤هـ.

٥ـ شرح الشمائل (للترمذي)، للمناوي المصري الشافعي المتوفى سنة ١٠٣١هـ.

وقد حرص البحث على تنويعها، من حيث زمان تأليفها، ومن حيث مذاهب مؤلفيها إلى غير ذلك.

(١/ ب) الشمائل المحمدية للترمذي، المتوفى سنة ٢٧٩ هـ.

صنع الترمذي ـ وهو في الأصل واحد من كبار المحدّثين ـ فصلًا عنوانه: باب ما جاء في أسماء رسول الله ﷺ، في كتابه الشمائل، روى فيه: حديثين هما:

حديث جبير بن مطعم (رقم ٢٨٨) ص ١١٧، وحديث حذيفة (رقم ٢٨٩) ص ١١٨ وقد بلغ مجموع ما ورد فيهما من حذف المشترك فيهما عشرة أسماء كما يلي:

محمد، وأحمد، والماحي، والحاشر، والعاقب، ونبي الرحمة، ونبي التوبة والمقفِّي، ونبي الملاحم.

وقد تميز الحديث الأول بتفسير معاني بعض الأسماء، حيث ورد في حديث جبير تفسير للأسماء التالية: الماحي، والحاشر، والعاقب على النحو التالي: (١١٧) «قال رسول الله ﷺ: إن لي أسماءً:.. أنا الماحي: الذي يمحو الله بي الكفر. وأنا الحاشر: الذي يحشر الناس على قدمي، وأنا العاقب، والعاقب: الذي ليس بعده نبي».

ومثلما تميزت كتب السيرة الأولى بالاختصار، تميز هذا الكتاب بالاختصار لأكثر من سبب، لعل أهمها راجعٌ إلى أن الترمذي محدِّث، اكتفى بالرواية كما رأينا، كما أن كتابه متقدم في تاريخ التأليف عند المسلمين، تبعًا لتقدم الترمذي الزمني.

(٢/ ب) الشفا بتعريف حقوق المصطفى، للقاضي عياض، المتوفى سنة ٥٤٤هـ.

عقد القاضي عياض للأسماء النبوية فصلًا جاء عنوانه كما يلي (١/ ١٨٩): فصل في أسمائه ﷺ وما تضمنته من فضيلته أورد فيه ما جاء في الأحاديث النبوية الشريفة، ذاكرًا معها الألقاب التي وردت في الذكر الحكيم في مثل ١/ ١٩٤ «النور، والسراج المنير، والمنذر، والنذير، والمبشر، والبشير، والشاهد، والشهيد، والحق المبين، وخاتم النبيين، والرءوف الرحيم، والأمين، وقدم الصدق، ورحمة للعالمين، ونعمة الله، والعروة الوثقى، والصراط المستقيم، والنجم الثاقب، والكريم، والنبي الأمي، وداعي الله».

ثم أورد ما جاء في الكتب القديمة، وما أطلقته الأمة من مثل «تسميته بالمصطفى، والمجتبى، وأبي القاسم، والحبيب، ورسول رب العالمين، والشفيع المشفع، والمتقي والمصلح والطاهر والمهيمن، والصادق، والمصدوق، والهادي، وسيد ولد آدم، وسيد المرسلين، وإمام المتقين، وقائد الغر المحجلين، وحبيب الله، وخليل الرحمن، وصاحب الحوض، إلخ.

وهنا أمرٌ جديد لم يسبق ظهوره وهو اعتماد ما أطلقته الأمة من أسماء للنبي ﷺ من باب التعظيم والمحبة، وهو ما يمكن أن يضاف إلى أسباب كثرة أسمائه كلما تقدمنا في الزمن نحو العصر الحديث.

وقد فسر بعض هذه الأسماء ولا سيما الأسماء التي ذكر أنها وردت في الكتب القديمة، التوراة والإنجيل من مثل قوله في تفسير الاسم الشريف المنحمنا في التوراة معناه صاحب السيف ١/ ١٩٤، ١/ ١٩٥، وقع ذلك مفسرًا في الإنجيل، ومن مثل: البارقليط في الإنجيل، قال ثعلب: الذي يفرق بين الحق والباطل» [١].

ثم أعقب ذلك الفصل بفصل آخر عنوانه (١/ ١٩٥) فصل في تشريف الله تعالى له بما سماه به من أسمائه الحسنى ووصفه به من صفاته العلى.

واستشهد القاضي على ذلك بما ورد قديمًا في شعر حسان الذي يقول فيه [من الطويل ق ١٥٢/ ١ (١/ ٣٠٦) (وليد عرفات)]:

وَشَقَّ لَهُ مِنْ اسْمِهِ لِيُجِلَّهُ فَذُو العَرْشِ مَحْمُودٌ وَهَذَا مُحَمَّدُ

ومما ذكره أن الله سبحانه سماه بالرءوف الرحيم، والحق المبين، والنذير، والنور، واستشهد على ذلك وفسر معانيها.

ثم ختم حديثه عن الأسماء النبوية (١/ ٢٠٤) بفصل يزيح الإشكال عما يمكن أن يفهم على أنه تشبيه وتمويه ملخصه «أن يعتقد أن الله ـ تعالى ـ جلَّ اسمه في عظمته وكبريائه وملكوته وحسنى أسمائه وعلي صفاته لا يشبه

(١) انظر: إنجيل يوحنا ١٤/ ١٦، ٢٦ (وخطأ بوكاي ترجمتها بروح القدس) يقول الدكتور بوكاي في دراسة الكتب المقدسة ١٢٩ «ذلك يقودنا بمنتهى المنطق إلى أن في Paraclet (البارقليط) عند يوحنا كائنًا بشريًّا مثل المسيح يتمتع بحاستي السمع والبصر وهما الحاستان اللتان يتضمنهما نص يوحنا بشكل قاطع».

شيئًا من مخلوقاته ولا يشبه به، وأن ما جاء مما أطلقه الشرع على الخالق وعلى المخلوق فلا تشابه بينهما في المعنى الحقيقي».

(٣/ ب) جلاء الأفهام في فضل الصلاة والسلام على محمد خير الأنام، لابن قيم الجوزية، المتوفى سنة ٧٥١هـ.

خصص ابن قيم الجوزية الفصل الثالث من كتابه (جلاء الأفهام) للحديث عن أسمائه ﷺ، وجاء عنوانه كما يلي: في معنى اسم النبي ﷺ واشتقاقه (١٧١).

ويقصد باسم النبي في العنوان (اسم محمد)، فتحدث عن معناه، واشتقاقه من الحمد.

ثم ذكر على سبيل الاستطراد إلى ما ورد من أسمائه ﷺ في حديث جبير (١٧٢).

ثم تفرع من هذا الباب فصلان صغيران: أحدهما ـ في التفرقة بين الاسمين محمد وأحمد، والأخير ـ عن تسمية المسيح للنبي ﷺ بأحمد.

واقتصار ابن القيم على اسم محمد وما يتبعه من الحديث عن أحمد راجع إلى أن كتابه مذكور في عنوانه أنه في الصلاة على محمد عليه الصلاة والسلام، كما أن له كتابًا آخر توسع فيه في ذكر بقية الأسماء والحديث عنه وهو كتاب زاد المعاد.

ومعالجة ابن القيم لهذين الاسمين قائمة على اللغة، وبيان معاني الأبنية، والاشتقاق، وقد استشهد على ما يقول بالقرآن الكريم والسنة المطهرة، والكتب القديمة.

كما نقل عن السهيلي من كتابه (الروض الأنف).

(٤/ب) جمع الوسائل في شرح الشمائل، للقارئ الحنفي، المتوفى سنة ١٠١٤هـ

خصص القارئ الحنفي متابعًا الترمذي ـ فصلًا كان عنوانه: باب ما جاء في أسماء رسول الله ﷺ (٢/ ٢٢٦).

وقد شرح في هذا الفصل ما جاء في الحديثين اللذين أوردهما الترمذي في أصل كتابه الشمائل، وقد حرص على بيان البنية الصرفية التي اشتق على وزنها الاسم الشريف، ويقول مثلًا (٣/ ٢٢٦) محمد: اسم مفعول من التحميد، وأحمد: أفعل بمعنى الفاعل، أو بمعنى المفعول. كما حرص على ضبط ما رآه يحتاج إلى ضبط في مثل (١/ ٢٢٩) «المقفي بفتح القاف وكسر الفاء المشددة».

ولأن مداخل شروح معاني الأسماء النبوية اعتمد على بعض المعاجم اللغوية مثل اعتماده القاموس المحيط يقول (١/ ٢٢٩) «وفي القاموس: سُمِّيَ نبي الملاحم لأنه سبب لالتئامهم واجتماعهم»[1].

(١) القاموس المحيط (لحم) ٤/ ١٧٢.

د(٥/ ب) شرح الشمائل، للمناوي الشافعي المصري، المتوفى سنة ١٠٣١هـ.

ومثلما تابع الشارح السابق للترمذي، فعل المناوي الأمر نفسه فتابع الترمذي في عقده بابًا خاصًّا لتفسر معاني الأسماء النبوية التي وردت في الحديثين الشريفين اللذين رواهما الترمذي عن جبير وحذيفة (٢/ ٢٢٦) بهامش جمع الوسائل).

شرح المناوي هذه الأسماء شرحًا لغويًّا كذلك معتمدًا على المعاجم اللغوية ولا سيما المتأخر منها، بحيث اعتمد التاج في شروحه (٢/ ٢٢٦) معتنيًا ببيان الصيغ الصرفية التي تنتمي إليها تلك الأسماء الشريفة.

ثم زاد في آخر شرحه أحاديث أخرى ضمت أسماءً لم ترد في الحديثين اللذين رواهما الترمذي.

ثم نقل عن الحسن الدامغاني في كتابه (شوق العروس وأنس النفوس) أن للنبي ﷺ أسماءً تختلف باختلاف أصناف المخلوقين فهو (٢/ ٢٣٠) «عند أهل الجنة: عبد الكريم، وعند أهل النار: عبد الجبار، وعند أهل العرش: عبد المجيد».

ثم ذكر عددًا من أسمائه في الكتب القديمة فهو «في المصحف: عاقبة، وفي الزبور: فاروق».

وذكر أن تكنيته بأبي القاسم بسبب أنه «يقسم الجنة بين أهلها».

وقد كان يعلق أحيانًا على ما يراه غريبًا من المرويات المتعلقة بمعاني أسمائه ﷺ من مثل تعليقه على ما قاله الدامغاني في معني كنيته أبي القاسم السابق: هذا «كلامه ولم أره لغيره».

(ج)
الأسماء النبوية في كتب السنة النبوية المطهرة

اهتمت كتب السنة بإيراد حديث رسول الله ﷺ، ومنها بطبيعة الحال الأحاديث التي أخبر بها ﷺ عن أسمائه الشريفة، مفسرًا في بعضها معانيها.

وسوف نقتصر على ثلاثة من صحاح هذه الكتب هي كما يلي:

١ـ صحيح البخاري ٢٥٦ هـ مع شرحه: فتح الباري، لابن حجر ٨٥٢هـ.

٢ـ صحيح مسلم ٢٦١هـ مع شرحه للنووي ٦٧٦هـ.

٣ـ سنن الترمذي ٢٧٩ هـ.

وتوقف هذا البحث عند هذه الثلاثة الكتب مقصود من جانبها، ذلك أن الاثنين الأوّلين مجمع على تقدمهما في باب الصحة، وثالثهما معدودٌ من كتب الصحاح، بالإضافة إلى أنه سبق أن عرضنا لتعامله مع الأسماء النبوية في كتاب آخر له هو الشمائل المحمدية.

(١/ج) صحيح البخاري ٢٥٦هـ.

عقد البخاري في الكتاب الحادي والستين من صحيحه وهو كتاب المناقب بابًا هو الباب السابع العشر وعنوانه (باب ما جاء في أسماء رسول الله ﷺ) وقد أورد فيه حديث جبير.

ثم زاد العسقلاني في شرحه للحديث «ما وقع من أسمائه في القرآن بالاتفاق» من مثل ٦/ ٥٥٧ «الشاهد، المبشر، النذير، المبين، الداعي إلى الله،

السراج المنير، وفيه أيضًا: الذكر والرحمة والنعمة والهادي والشهيد والأمين، والمزمل والمدثر.... والمتوكل».

وأضاف إليها كذلك ما اشتهر، فقال (٦/ ٥٥٨) «ومن أسمائه المشهورة المختار والمصطفى والصادق المصدوق وغير ذلك».

وقد اعتمد ابن حجرعلى مصادر أصيلة أفردها أصحابها للأسماء النبوية من مثل كتاب ابن دحية يقول ٦/ ٥٥٨ «قال ابن دحية في تصنيف له مفرد في الأسماء النبوية».

وواضح من صنيع ابن حجر متابعته لطبيعة المرحلة المتأخرة، فهو بعد أن شرح الحديث الذي أورده، عرّج فأضاف ما يعرفه أو ما وقع عليه من أسمائه ﷺ.

وابن مَجَر مثله في ذلك مثل كل من سبقه شرح معاني الأسماء النبوية عن طريق بيان اشتقاقاتها، ومعاني تلك الأبنية الصرفية التي صِيغَت عليها تلك الأسماء الشريفة.

(٢/ ج) صحيح مسلم ٢٦١هـ.

عقد النووي في شرحه لصحيح مسلم بابًا عنوانه «في أسمائه ﷺ» (٥) ١٥/ ١٠٤ قائلًا في مفتتحه «ذكر هنا هذه الأسماء وله ﷺ أسماء أخر».

ثم أخذ في شرح الأسماء التي وردت وسبق الإشارة إليها، والتي تضمنها حديث جبير وحديث حذيفة وإن كان ذكر رواياتٍ أخرى كثيرة لها.

وقد عرف النووي كتاب ابن فارس واعتمده يقول ١٥/ ١٠٤ «وقال ابن فارس وغيره».

ثم أخذ في شرح الأسماء شرحًا لغويًّا شرحًا موجزًا ناقلًا في بعض الأحيان عن بعض علماء اللغة كابن الأعرابي ١٥/ ١٠٦ وشمر ١٥/ ١٠٦.

ولم يزد النووي على الأسماء التي وردت في الأحاديث شيئًا معللًا ذلك بأنها «موجودة في الكتب المتقدمة».

(٣/ ج) سنن الترمذي ٢٧٩هـ.

ظل الترمذي محافظًا على كونه محدثًا في تعامله مع الأسماء النبوية، فقد أورد في الكتاب الأربعين من سننه وهو كتاب الأدب (٤/ ٤٩٩) الفصل السابع والستين وهو: باب ما جاء في أسماء النبي ﷺ = كما في الحديثين اللذين سبق له إيرادهما في كتابه الشمائل، أولهما ـ عن جبير بن مطعم، ثم أشار إلى حديث حذيفة وحكم عليه بأنه حديث حسن صحيح (٤/ ٥٤٤ ـ ٥٤٥).

(د)
الأسماء النبوية في كتب الطبقات والتراجم

اعتنى أصحاب كتب التاريخ ولا سيما أصحاب الطبقات والتراجم على اختلافها، بتخصيص فصول للحديث عن الأسماء النبوية الشريفة، واعتبروا ذلك من مكملات البناء العلمي لكتبهم.

وقد توقف البحث عند ثلاثة من كتب الطبقات والتراجم هي كما يلي:

١ـ كتاب الطبقات الكبير، لابن سعد، المتوفى سنة ٢٣٠ هـ.

٢ـ كتاب الجواهر المضية في طبقات الحنفية، للقرشي، المتوفى سنة ٧٧٥هـ.

٣ـ كتاب الطبقات السنية في تراجم الحنفية، للتميمي، المتوفى سنة ١٠١٠هـ.

وهذه الكتب الثلاثة نموذج لما عداها في بيان كيفية تعامل أصحاب أمثال هذه الكتب مع الأسماء النبوية.

ونضيف في هذا السياق أنّ كتب الطبقات مهما كان نوعها تأثرت بالتأليف في الأسماء النبوية، عندما افتتح أصحابها كتبهم ولا سيما فيما رُتِّبَ هجائيًّا منها بمن اسمه محمد، تبركًا بهذا الاسم الشريف من جانب، وتأدبًا معه من جانب آخر، بحيث لم يسمحوا لأنفسهم أن يقدموا على هذا الاسم الشريف أسماءً

أخرى، كما نرى مثلًا في طبقات ابن قاضي شهبة، وبغية الوعاة للسيوطي[1]، وغيرهما.

كما أثر التأليف في الاسم الشريف محمد باعتباره أشهر أسمائه ﷺ = في تآليف خاصة بمن اسمه محمد، ككتاب (المحمدون من الشعراء) للوزير القفطي[2]، كما أثر التأليف في الأسماء النبوية في عدد من كتب الطبقات حيث آثرت البدء بمن اسمه أحمد هذه المرة، كما فعل الوزير القفطي في كتابه إنباه الرواة على إنباه النحاة[3].

(١/ د) كتاب الطبقات الكبير، لابن سعد، المتوفى سنة ٢٣٠هـ.

خصص ابن سعد فصلين قصيرين للحديث عن أسماء النبي ﷺ تحدث في الأول عن (١/ ٨٤): أسماء الرسول ﷺ وكنيته. وفي الأخير (١/ ٨٦): عن كنية رسول الله ﷺ.

وقد أقامهما على المرويات الحديثية، فبدأ برواية ما جاء عن آمنة أم النبي ﷺ ـ رضي الله عنها ـ في أمرها بتسميته، ثم روى حديث حذيفة، وجبير، ثم تحدث عن كنيته بأبي القاسم.

---

(١) نشر كتاب ابن قاضي شهبة الدكتور محسن غياض بالنجف الأشرف سنة ١٩٧٤م، ونشر كتاب السيوطي محمد أبو الفضل إبراهيم بالقاهرة سنة ١٣٨٤هـ = ١٩٦٤م، ثم نشره الدكتور علي عمر بمكتبة الخانجي بالقاهرة سنة ١٤٢٦هـ = ٢٠٠٥م، وكذلك فعل البغدادي في تاريخ بغداد، ولا عجب فهو من أئمة المحدثين.

(٢) حققه ونشره رياض عبد الحميد مراد بدار ابن كثير بدمشق سنة ١٤٠٨هـ = ١٩٨٨م.

(٣) نشره محمد أبو الفضل إبراهيم بالقاهرة سنة ١٩٥٠ ـ ١٩٧٣م.

وواضح في هذا الكتاب ما غلب على سمات التأليف في هذه المرحلة التاريخية المبكرة من الاعتماد على المرويات، فقد نشأ علم التاريخ في هذه المرحلة في حضن الحديث النبوي، واعتمد إجراءاته، ولذلك تراه توقف عند عدة أسماء فقط وهي: محمد، وأحمد، والمقفي، والحاشر، ونبي الرحمة، ونبي التوبة، ونبي الملحمة، والعاقب، والماحي، والخاتم، بالإضافة إلى كنيته: أبي القاسم.

(٢/ د) الجواهر المضية في طبقات الحنفية، لأبي الوفاء القرشي، المتوفى سنة ٧٧٥هـ.

عقد القرشي في الباب الثاني من كتابه الجواهر المضية وهو الخاص بالحديث عن نسب سيدنا رسول الله ﷺ وأسمائه عدة فصول للكلام على كناه (١/ ٣٢) ثم عن أسمائه.

شرح فيها كنيته (أبا الأرامل) (١/ ٣٢) وعزاها إلى التوراة، ثم عن كنيته (أبي القاسم) نسبة إلى ابنه، ثم عن كنيته (أبي إبراهيم).

ثم أشار إلى المصادر التي عرفها، وهي ما تعطي هذا الفصل قدرًا كبيرًا من القيمة؛ نظرًا لأنه عرف مصادر أصيلة أفرد بعضها للأسماء النبوية من مثل: كتاب ابن دحية السبتي، المستوفى في أسماء المصطفى (١/ ٣٣) وكتاب الحرالي: أسماء النبي ﷺ (١/ ٣٣).

كما اعتمد على ابن العربي شارح الترمذي (١/ ٣٤) وابن الجوزي الذي نقل كتاب ابن فارس في كتابه صفة الصفوة (١/ ٣٣).

وهذه المصادر المتأخرة هي بعض السر في التوسع في ذكر عدد من الأسماء النبوية الشريفة، فقد عقد فصلًا كاملًا نقل فيه ما يربو على الستين من أسمائه ﷺ عن ابن العربي، ثم ذكر ما زاده ابن الجوزي (١/ ٣٥)، وهذا التوسع سمة تبين أنها غالبة على التأليف المتأخر؛ نظرًا لوفرة المصادر من جانب، ولطبيعة التأليف القائمة على الجمع في هذه المرحلة من جانب آخر.

(٣/ د) الطبقات السنية في تراجم الحنفية، للتميمي الغزي المصري ،المتوفى سنة ١٠١٠هـ.

خص التميمي في الجزء الذي أخلصه للحديث عن سيرة النبي ﷺ في الجزء الأول من كتابه الطبقات السنية فصلًا عنوانه (١/ ٥٢): أسماؤه ﷺ. افتتحه بما رواه البخاري ومسلم والترمذي من أحاديث أسمائه ﷺ.

ثم أورد قصيدة من تسعة أبيات لابن سيد الناس (١/ ٥٣) «فيما وافق من أسماء الله الحسنى لأسماء رسول الله ﷺ».

وَحَلَّاه مِنْ حُسْنَى أَسَامِيهِ جُمْلَةٌ أَتَى ذِكْرُهَا فِي الذِّكْرِ لَيْسَ يَبِيدُ

وذكر فيها من اسمائه ﷺ، ما رآه موفقًا لأسماء الله الحسنى، ما يلي:

الرءوف، والرحيم، والفاتح، والمقدس، والأمين، والقوي، والعالم، والشهيد، والولي، والشكور، والصادق، والعفو، والكريم، والنور، والجبار، والهادي، والمولى، والعزيز، والبشير، والنذير، والمؤمن، ومهيمن، والخبير، والعظيم، والحق، والمبين، والآخر، والأول.

ولم يشرح أيًّا من هذه الأسماء، لكنه اضطر إلى التفرقة بين معانيها ومعاني الأسماء الحسنى، فشرح الاسمين الأخيرين فقال:

فَآخِرُ أَعْنِي آخِرَ الرُّسْلِ بَعْثُه وَأَوَّلُ منْ يَنْشَقُّ عَنْهُ صَعِيدُ

ثم أضاف في آخر الفصَل عددًا من الأسماء النبوية بالإضافة إلى ما استخرجه من الأحاديث النبوية من مثل: طه، ويس، والمزمل، والمدثر، وعبدالله، ومذكّر. وهو يعلم ـ كما يقرر ـ أن له من الأسماء غيرها.

ثانيًا: المستقل في الأسماء النبوية الشريفة في العربية. دراسة في المنهج والمصادر

تمهيد

رأينا كيف بدء التأليف في الأسماء النبوية في كنف علوم كثيرة من مثل السيرة والسنة، والتاريخ، منذ وقت مبكر من عمر التأليف عند العلماء المسلمين، وما فعله أصحاب هذه المؤلفات من العناية بالأسماء النبوية في كتبهم فذلك راجع للحاجة العلمية التي تربط بين الأسماء النبوية وفنون هذه الكتب، بحيث لا يمكن تصور انبتات العلائق، أو فقدانها.

غير أن التأليف في الأسماء النبوية سار في طريق مفردة، وتطور نحو الاستقلال في مؤلفات مفردة مستقلة، تقدم بيان بما استطاع البحث الوقوف على خبره في التراث العربي.

ويمكن من تأمل هذه القائمة السابقة – تقسيم هذه الكتب على المناهج التالية:

أ- **المنهج الموازي**: ونقصد به تلك الكتب التي اختارت لنفسها الاكتفاء بتسعة وتسعين اسماً من أسماء النبي ﷺ، وافقت أسماء رب العزة – سبحانه – ويبدو أن الهدف في ظهور هذا المنهج هو إرادة بيان مدى الإجلال والتعظيم الذي لقيه رسول الله ﷺ، وهو العنى الذي دأب على النص عليه الكثير من العلماء الذين عنوا بالكتابة في أسماء النبي ﷺ، يقول القاضي عياض في الشفا

(١/ ١٩٥) إن الله لما خلع عليه من أسمائه كان يقصد إلى تشريفه «بما سماه به من أسمائه الحسنى ووصفه به من صفاته العلى».

ومن الكتب التي آثرت التأليف على هذا المنهج ما يلي:

- كتاب أسماء النبي ﷺ للحرالي.

ب ـ المنهج الإفرادي: ونقصد به إفراد الاسم محمد والاسم أحمد، أو إفرادهما معًا في تأليف خاص، على اعتبار أنهما أشهر أسمائه ﷺ، وأنهما الاسمان اللذان تواتر الخبر بالأمر بتسميته بهما، كما أنهما وردا في القرآن الكريم، والسنة النبوية، والكتب القديمة، وممن ألف في الأسماء النبوية وفق ذلك المنهج:

- كتاب الطنطاوي المصري الذي عنوانه: بذل العسجد في شيء من أسرار اسم محمد.

- وكتاب ابن طولون الدمشقي الذي عنوانه: الدر المنضد فيما قيل في اسم محمد.

ج – المنهج الحديثي: ويقصد به إيراد أسمائه ﷺ وتفسيرها على الترتيب الذي جاء في الأحاديث النبوية التي أخبرت بأسمائه، وفسرت بعضًا منها في سياق نص الحديث نفسه، ومن الكتب التي رتبت الأسماء النبوية وفق ذلك المنهج:

- كتاب أسماء النبي ﷺ ومعانيها، لابن فارس اللغوي.

د – المنهج الهجائي: وواضح أن هذا المنهج قام للتيسير على المستخدمين، وهذا المنهج رتب الأسماء النبوية وفق شكلها النهائي، من دون النظر إلى الأصول أو الجذور التي اشتقت منها.

ومن الكتب التي مثلت هذا المنهج ما يلي:

- كتاب الرياض الأنيقة، للسيوطي.
- كتاب النهجة السوية، للسيوطي.

هـ – المنهج النظمي (=المنظومات): ويقصد به إيراد الأسماء النبوية في منظومات، ولعل السر في ذلك هو تيسير حفظها، وتعلمها، ومن تلك المنظومات التي جمعت الأسماء النبوية ما يلي:

- الاستيفا من أسماء المصطفى (قصيدة نظم فيها البلقيني أربعمائة اسم من أسمائه).
- قصيدة فيما وافق من أسماء الله الحسنى لأسماء رسول الله ﷺ، لابن سيد الناس اليعمري.
- أرجوزة في أسماء النبي ﷺ، لعلم الدين السخاوي.
- أرجوزة في أسماء النبي ﷺ، للقرطبي.
- قصيدة في أسماء النبي ﷺ، ابن المؤمل.
- أحسن الوسائل في نظم أسماء النبي ﷺ الكامل، للنبهاني.

● وقد أفردنا هذا النوع من التآليف بمنهج خاص – على الرغم من أنه ربما ضم داخله بعضًا من المناهج السابقة ولاسيما المنهج الموازي – لتميزه وظهوره في قالبٍ منظوم، ونحن نعزو ذلك إلى أكثر من سبب يأتي في مقدمتها التيسير في تعلمها وحفظها. بالإضافة إلى سبب آخر هو أنه لما كان الصوفية يؤثرون السماع باعتباره طقسًا من طقوسهم، ولما كان موضوع الأسماء النبوية أثيرًا لديهم، توجهوا إلى نظمها ليلتذوا بإنشادها في سماعهم.

ويمكن تلخيص تلك المناهج في الشكل التالي:

مناهج التأليف المستقل في الأسماء النبوية عند العرب

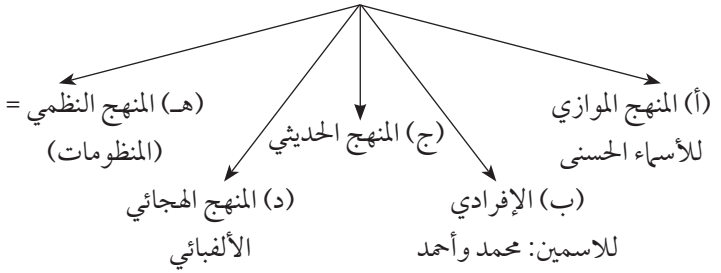

وسوف يقتصر هذا البحث على المناهج الثلاثة التالية لغلبتها، باعتبارها نماذج دالة على طريقة التعامل مع الأسماء النبوية عندما استقلت بالتأليف:

١ – المنهج الحديثي، ويمثله نموذج كتاب ابن فارس.

٢ – المنهج الهجائي الألفبائي، ويمثله كتابا السيوطي (الأصل والمختصر).

٣ – المنهج النظمي، ويمثله منظومة ابن المؤمل.

(١) المنهج الحديثي:

غلب على الكتب المبكرة سواء كانت في السيرة أو في السنة والشمائل، أو في الطبقات والتراجم العناية بالأسماء النبوية على طريقة المحدثين، بمعنى أنهم كانوا يروون أحاديث النبي ﷺ الذي أخبر فيها بأسمائه ﷺ، على اختلاف طرقها ورواياتها، وقد تأثر ابن فارس اللغوي ٣٩٥هـ بهذا المنهج، فيما يبدو في بنائه كتابه: أسماء النبي ﷺ ومعانيها.

وقد ظهر الهدف العبادي الذي حكم ابن فارس في تأليفه هذا الكتاب، فهو يقرر (ص ٣٠) قائلًا: «إن أحق الأشياء بالإدامة بعد ذكر الله – جل ثناؤه – ذكر محمد ﷺ، وأولى الأسماء بتعرف معانيها أسماء الله جل ثناؤه ثم أسماء نبيه ﷺ، إذ كان لكل اسم من أسمائه معنى، وفي عرفان كل معنى فائدة مجددة». ثم يعود فيقول (٣٠): «وأبلغ ما أردته من ذلك التبرّك بذكر رسول الله ﷺ، وطلب الثواب بتدوين أسمائه مجموعة».

وهذا الهدف العبادي الذي طمح إليه ابن فارس له مستندٌ شرعي، يؤيده قوله تعالى: (يأيها الذين ءامنوا صلوا عليه وسلموا تسليمًا) (سورة الأحزاب ٢٣/ ٥٦) وفي الأحكام المستنبطة منها القرطبي في تفسير هذه الآية ١٤/ ٢٣٢: «أمر الله تعالى عباده بالصلاة على نبيه محمد ﷺ دون أنبيائه تشريفًا له، ولا خلاف في أن الصلاة عليه فرض في العمر مرة، وفي كل حين

من الواجبات وجوب السنن المؤكدة التي لا يسع تركها، ولا يغفلها إلا من لا خير فيه»[1].

ومن هنا كان التأليف في الأسماء النبوية طريقًا موصلة إلى ذلك الفرض أو إلى تحقيق معنى تلك العبادة.

ثم يبين مصادره التي جمع منها الأسماء النبوية فيقول (٣٠) «وإني تتبعت أسماء رسول الله ﷺ فجمعت منها ما وجدته في كتاب الله – جل ثناؤه – وما جاء به الخبر عن رسول الله ﷺ، وما ذكر أنه في الكتاب المتقدم»، ومن أجل ذلك سمينا منهجه بالمنهج الحديثي. ويصح أن يسمى بالمنهج المأثور

أما عن طريقته في تفسيره لهذه الأسماء النبوية فيقول (٣٠): «وبينت ما اتضح لي من معانيها على قياس كلام العرب».

ونحن نلمح هنا تطورًا ما في فكر ابن فارس حيث إننا نراه يقر الاشتقاق، ويقول به في تفسير الأسماء النبوية، على ما ظهر ونص عليه من مثل قوله (٣٠): «فأول أسمائه وأشهرها (محمد) ﷺ..... وهو اسمٌ مأخوذٌ من الحمد».

ويقول (٣١): «ومن أسمائه ﷺ: «أحمد..... وهو أيضًا اسم مشتق من الحمد، كما تقول أحمر من الحمرة، وأصفر من الصفرة».

ويقول (٣٩): «ومن أسمائه ﷺ: الأمين، وهو اسم مأخوذ من الأمانة».

---

(١) وانظر فضل الصلاة على النبي للجهضمي ٥٤، وجلاء الأفهام ١٦٤.

على حين أنه في كتابه الصاحبي لا يرى ذلك ويذهب إلى أن اللغة توقيف، لا مدخل للاشتقاق الحادث فيها يقول «فإن الذي وقفنا على أن الاجتنان: التستر، هو الذي وقفنا على أن الجن مشتق منه، وليس لنا اليوم أن نخترع، ولا أن نقول غير ما قالوه، ولا أن نقيس قياسًا لم يقيسوه؛ لأن في ذلك فساد اللغة»[1].

وقد فهم – المرحوم الدكتور – رمضان عبد التواب ما نشير إليه من منع ابن فارس القياس في نص الصاحبي فقال: «وفي هذا القول غلو وإسراف، في منع القياس على ما اشتقته العرب»[2].

وقد تلخص منهج ابن فارس في تفسير أسمائه ﷺ في النقاط التالية:

١ – ذكر الاسم النبوي الشريف.

٢ – بيان دليل إثباته من نصوص الكتاب العزيز أو السنة الظاهرة أو الكتاب القديم ويقصد به كتب السابقين، كالتوراة والإنجيل والزبور.

٣ – بيان أصل اشتقاقه من لغة العرب، والاستشهاد على ذلك البيان بما يؤيده من مصادر الاحتجاج اللغوي، ولا سيما أشعار العرب المحتج بها.

٤ – بيان معنى الصيغة الصرفية، والتأكيد على معنى المبالغة في الحمد أو المدح أو التعظيم.

---

(١) الصاحبي ٥٧، وانظر: المزهر ١/ ٣٤٦، وفصول في فقه العربية ٢٩٣، وفقه اللغة في الكتب العربية ٨٢ وما بعدها.

(٢) فصول فقه العربية ٢٩٣..

ومن الأمثلة التي تؤكد عناصر هذا المنهج الذي تبدى في معالجته الأسماء النبوية قوله في تفسير الاسم الشريف: محمد.

يقول (٣٠) «فأول أسمائه ﷺ وأشهرها: محمد قال الله جل ثناؤه (محمد رسول الله) (سورة الفتح ٤٨/ ٢٩) وقال: (وءامنوا بما نزل على محمد) (سورة محمد ٤٧/ ٢). وهو اسم مأخوذ من الحمد، يقال: حمدت الرجل فأنا أحمد: إذا أثنيت عليه بجلائل خصاله. وأحمدته: وجدته محمودًا. ويقال: رجلٌ محمودٌ، فإذا بلغ النهاية في ذلك وتكاملت فيه المحاسن والمحامد، فهو: محمد: قال الأعشى (من الطويل في الصبح المنير في شعر أبي بصير لجابر ق ٢٨/ ١٢ ص ١٣٢):

إِلَيْكَ أَبَيْتَ اللَّعْن كَانَ كَلالُها إِلَى المَاجِد الفَرْع الجوَاد المُحمَّد

أراد الذي تكاملت فيه الخصال المحمودة. وهذا البناء يدل على الكثرة وبلوغ النهاية».

وفي هذا النص يتضح لنا كيف تعامل ابن فارس اللغوي مع الأسماء النبوية حيث بدأ بالآيات التي أثبتت الاسم الشريف، ثم تحدث عن اشتقاقه، واعتبر المصدر هو أصل الاشتقاق موافقًا في ذلك المدرسة البصرية، ثم احتج بشعر الأعشى وهو جاهلي على الأرجح، ثم نصَّ نصًّا صريحًا على دلالة البناء أو الصيغة الصرفية[1].

(١) انظر تفصيل عرض منهج ذلك الكتاب في: التأليف في أسماء النبي ﷺ للدكتور خالد فهمي (مجلة الرسالة ع ١٥ لسنة ٢٠٠٥م) ص ٣٨ وما بعدها.

ويبدو أن النسخة التي نُشِرَت ناقصة إذ احتوت على عشرين اسمًا فقط محمد، وأحمد، والقتال، والماحي، والحاشر، والعاقب، والمقفي، والشاهد، والبشر، والنذير، والداعي إلى الله، والسراج، والرحمة، ونبي الملحمة، والضحوك، والمتوكل، والقثم، والفاتح، والأمين، والخاتم، ذلك أن ابن الجوزي الذي نقل كتاب ابن فارس مختصرًا في كتاب تلقيح فهوم أهل الأثر (١/ ٩) زاد عليها: نبي التوبة، والمصطفى، والرسول، والنبي، والأمي!

أو يكون ابن فارس أملى كتابه أكثر من إملاءة ذلك أنه في النص الذي وصل إلينا نص على اسمين هما: الداعي إلى الله والسراج، لم يذكرهما ابن الجوزي مع أنه نص على عدة الأسماء عند ابن فارس ثلاثة وعشرين اسمًا.

وواضح أن سبب قلة عدد الأسماء التي ذكرها ابن فارس مرده إلى أنه من أوائل من تصدى لجمع الأسماء النبوية في كتاب مفرد مستقل، اعتمد فيه فقط على القرآن الكريم والسنة المطهرة، وهو أمر مناسب لطبيعة هذه المرحلة في تاريخ التأليف عند العرب، وهو ما يغلب على الكتابات التي تفتح الطريق في فن من الفنون كما أنه مناسب للمنهج المأثور الذي اتبعه.

أما عن مصادره فقد نصَّ في نصٍّ سابق على أنه اعتمد على المصادر الأصلية واستخرج منها مباشرة الأسماء النبوية بطريق الاستنباط المباشر، ولم نجده يعود إلى أحد من المؤلفين الذين عنوا في كتبهم بالأسماء النبوية في ذلك التوقيت المبكر، لأنهم استمدوا مثله استمدادًا مباشرًا من المصادر التي استقى منها وهي:

القرآن الكريم، والسنة النبوية، والكتب القديمة.

وقد كان لسبق ابن فارس الزمني من جانب ولمنزلته اللغوية من جانب آخر أثره في اعتماد الخالفين عليه في كتبهم، فنقله الكثير من الذين كتبوا في الأسماء النبوية كتابة غير مستقلة أو كتبوا كتبًا مستقلة في أسمائه صلى الله عيه وسلم كما مرّ بنا في الفصل الذي خصصته هذه الدراسة للحديث عن مؤلفات الأسماء النبوية دراسة توثيقية.

(٢) المنهج الهجائي الألفبائي:

لا يُغرِب المرء إن قال إن هذا المنهج انتشر انتشارًا واسعًا في كثير من العلوم عند العرب والمسلمين بسبب سهولة التعامل معه، وقد كان أصحاب كتب الطبقات والتراجم أسبق إلى استخدامه في مؤلفات الرجال، ثم انتقل إلى التأليف المعجمي رعاية لمنظور المستعمل user perspective.

غير أن قدرًا من التطور أصاب هذا الترتيب عندما أهمل مطبقوه العودة إلى الجذور، ورتبوا مداخلهم (المواد اللغوية / أو الأعلام بوصفها في النهاية ألفاظًا لغوية) وفق منطوقها النهائي من غير اللجوء إلى التجريد، إمعانًا في التيسير.

وقد وصل إلينا معجمان لأسماء النبي ﷺ رتبها صاحبهما وهو الجلال السيوطي وفق هذا المنهج هما:

أ- الرياض الأنيقة في أسماء خير الخليقة.

ب- النهجة السوية في أسماء خير البرية (مختصر للسابق).

وقد اختارت الدارسة هذين الكتابين لتأخر تأليفهما الزمني، حتى يتاح لها قياس التطور الذي أصاب التأليف المفرد المستقل في هذا الباب المهم من أبواب التأليف في الأعلام النبوية في العربية من جانب.

كما أنها اختارتهما لبيان ما غلب على العصور المتأخرة من إيثار الشروح والمختصرات، وهل المختصرات مجرد استلال للأصول التي قامت للوفاء بمبدأ تلخيصها، أم أن المختصرات يمكن أن تكون تأليفًا جديدًا يضيف ما لم يكن موجودًا في الأصل، ولا سيما إذا كان المؤلف واحدًا، كما في حالتنا تلك؟.

(أ/ ٢) الرياض الأنيقة في شرح أسماء خير الخليقة ﷺ، للسيوطي ٩١١هـ.

يبدأ السيوطي كتابه ببيان الهدف العام الذي حكمه في تأليه الكتاب، ولا يبعد عما ذكره ابن فارس من قبل فيقول: «فهذا شرح على الأسماء النبوية... رجوت... أن أتوصل به إلى الشفاعة من الرسول، ولعل الله أن يجعله ختام عملي، ويبلغني مما سألته تجاه الحضرة الشريفة أملي، وسميته: بالرياض الأنيقة في شرح أسماء خير الخليقة».

ثم يقول عن ترتيبه الأسماء النبوية (٤٢): «وهما أنا أشرع في شرح الأسماء مبتدئًا باسمه الكريم (محمد) ثم الباقي على حروف المعجم، وربما

أقدم منها ما لزم أسماء أخر كالناهي مع الآمر، والمنير مع السراج، والمستقيم مع الصراط».

وفي هذا البيان ما يؤكد ما سبق أن ذكرته الدراسة من تأثير التأليف الإفرادي للاسم محمد في التآليف التالية، فها هو ذا السيوطي، يفتتح كتابه بالاسم الكريم محمد، ثم بعد ذلك يعود فيرتب بقية الأسماء على حروف المعجم، منبهًا إلى أنه ربما قدّم بعضًا من أسمائه ﷺ في غير المظنون من مكانها، نظرًا لأنها تكوّن مع اسم آخر متقدم ازدواجًا، بمعنى أنه سيورد الاسم المزدوج (المكون من لقبين) في مكان الأول منها ذكرًا. هذا فيما يتعلق بالترتيب الخارجي أما داخليًّا فهناك تفضيلات دقيقة بدت من قراءة الكتاب، ويبدو أنه لم يحافظ على ذلك الترتيب الهجائي داخليًّا، فهو مثلًا في باب الهمزة يورد الأسماء الشريفة التالية:

أحمد (٥٥) ثم أجير (٥٨) ثم أحيد، وحق أحمد أن يلي أجير، ولعله قدمه لشهرته، مع أنه لم ينص على ذلك.

ولكن الاضطراب في الترتيب الداخلي بادٍ في ترتيب الأسماء التالية، حيث أورد أخو ماخ (٦٠) ثم تبعه بالأتقى (٦٠) ثم بالأبر (٦٤).

ومثل ذلك الاضطراب ظاهر في ترتيب الأسماء التالية: الرحمة المهداة (١٦٤) ثم الرءوف الرحيم (١٦٥) ثم الرسول (١٦٧)!

ومثل ذلك الاضطراب وقع في باب الصاد فعلى حين رتب الأسماء التالية ترتيبًا سليمًا وهي: الصاحب، وصاحب التاج (١٨٥) ثم صاحب الحجة، وصاحب الحوض (١٨٦) إلا أنه أفسده عندما أورد بعدها صاحب الحطيم (١٨٧).

وقد كان السيوطي كثير الاستطراد في داخل الأبواب، أو في آخرها بحيث كثر عقده لفصول تنوعت ما بين شروح لغريب الأحاديث التي يذكرها، أو في التوقف أمام فوائد بدت له حول أسماء بعينها.

فهو مثلًا بعد تفسيره للاسم الشريف: (أرجح الناس عقلًا) (٩٠) يقف فيعقد فصلًا صغيرًا بعنوان (٩٢): فائدة اختلف في محل العقل!

وهو مثلًا بعد تفسيره الاسم الشريف (الأصدق) (٦٧) استطرد فصنع فصلًا يشرح فيه غريب الأحاديث التي أوردها وبيان مشكلها (٧٨). ومثل ذلك كثير.

وكان السيوطي صنع مقدمة قبل الشروع في تفسير الأسماء النبوية على ترتيب حروف المعجم شملت عدة فصول هي كما يلي:

١- فصل في أن كثرة الأسماء تدل على عِظَم المُسَمَّى. (١٤)

٢- فصل في سياقة الأحاديث التي أخبرت بأسمائه ﷺ، جمع فيها حديث جبير ثم حديث جابر، ثم حديث أبي موسى الأشعري، ثم حديث حذيفة، ثم حديث ابن مسعود، ثم حديث أبي الطفيل، ثم حديث عوف (١٧ - ٣١).

٣- فصل في سرد ما حصل الوقوف عليه إجمالًا من الأسماء الشريفة (٣٥) وقد رتبها في هذا الفصل ترتيبًا موضوعيًّا بمعنى أنه أوردها مجموعةً معزوَّةً إلى مصادرها التي وردت فيها كما يلي:

١- فيما ورد من الأسماء النبوية في القرآن الكريم بصريح الاسم.

٢- فيما ورد من الأسماء النبوية في القرآن الكريم بصيغة الاسم.

٣- فيما ورد من الأسماء النبوية في الحديث النبوي والكتب القديمة.

٤- فيما ورد من الأسماء النبوية على الكنى.

ويقول إن ما وقف عليه من أسمائه بلغ ثلاثمائة وبضعةً وأربعين اسمًا.

وهو يرى أن ما فعله في هذه المقدمة يصلح أن يكون تأليفًا مستقلًّا يقول عنها (٤٢) «وهي تصلح أن تكون تأليفًا مستقلًّا»!

وفيما يتعلق بكثافة الأسماء النبوية فقد ورد في المقدمة (٣٦٢) اسمًا ؛ ثلاثمائة واثنان وستون اسمًا، موزعةً كما يلي:

١- ما ورد في القرآن الكريم بصريح الاسم (٧٩) تسعة وسبعون اسمًا.

٢- ما ورد في القرآن الكريم بصيغة الاسم (٤٤) أربعة وأربعون اسمًا.

٣- ما ورد في الحديث والكتب القديمة (٢٣٥) مئتان وخمسة وثلاثون اسمًا.

٤- الكنى (٤) أربع كنى.

وما جاء في فرش الأبواب في سياقها مرتبةً هجائيًّا بلغ ثلاثمائة وسبعة وثلاثين اسمًا (٣٣٧)!

على حين نص السيوطي في مقدمته كما سبق أنه أحصى ثلاثمائة وبضعة وأربعين اسمًا!

وما جاء في داخل الأبواب موزع كما يلي:

الباب	عدد الأسماء	الباب	عدد الأسماء	الباب	عدد الأسماء
الألف	٣٤	الزاي	٤-	القاف	١١
الباء	٩-	السين	١٠	الكاف	٤-
التاء	٢-	الشين	٦-	اللام	١-
الثاء	٢-	الصاد	٣٠	الميم	٨٦
الجيم	١-	ض	٢-	النون	٢٠
الحاء	٢٣	ط	٦-	الهاء	٣-
الخاء	١٠	الظاء	١-	الواو	٥-
الدال	١٣	العين	١٥	الياء	٢
الذال	٣-	الغين	٤-	الكنى	٤
الراء	١٧	الفاء	٩-	المجموع	٣٣٧

أما عن طريقته في التعامل مع الاسم النبوي فتتلخص فيما يلي:

١- ذكر الاسم متبوعًا بذكر المصادر التي استمده منها.

٢- تفسيره تفسيرًا لغويًّا، شرح معناه، مع ذكر البنية الصرفية أحيانًا.

٣- تأكيد تفسيره بنقول عن شُرَّاح الحديث، والمفسرين.

٤- التنبيه على ما يرى من الفوائد.

٥- ضبط ما يحتاج إلى ضبط.

٦- اللجوء أحيانًا إلى الترجيح.

فهو مثلًا يقول في تفسير الاسم الشريف (الرهاب) (١٧٠) «الرهاب: ذكره في الحديث السابق في الأوّاه (إحالة ارتدادية، للفرار من التكرار) وهو فقال للمبالغة من الرهب بالتحريك (ضبط)، لا من الترهب، لأن أصل المبالغة لا تبنى غالبًا إلا من ثلاثي مجرد، ولنهيه ﷺ عن الرهبانية فلا يصف بها نفسه». ففي هذا النقل يتضح منهجه في تفسيره الأسماء النبوية كما سبق ذكره هنا.

وقد جاءت الأسماء كثيرة في هذا الكتاب نظرًا لكثرة المصادر التي اعتمدها السيوطي من جانب، ونظرًا لتأخره من جانب ثانٍ، ولطبيعة التأليف في هذا العصر المتأخر القائم على الجمع من جانب أخير.

أما عن مصادره، فقد تنوعت تنوعًا كبيرًا، فشملت كتبًا في السيرة، وأخرى في السنة، كما اعتمد على مؤلفات مستقلة سبقته وأفردت للأسماء النبوية، بالإضافة إلى كثير من التفاسير، والمعاجم اللغوية، وكتب اللغة، كما يلي:

١- كتب مستقلة في الأسماء النبوية من مثل كتاب البلقيني (انظر: ٢٠٤) وكتاب ابن خالويه (انظر: ١٢٧، ١٨٦، ١٨٧، ١٩٣، ١٩٦، ٢١٧،

٢٢٩، ٢٥٣) وكتاب ابن دحية السبتي (انظر: ١٠٣، ١٠٥، ١٢٧ وغيرها) وكتاب ابن فارس اللغوي (انظر: ٦٠، ١١٤ ١٣٤، ٢٠٢، ٢١٨، ٢٢٣، ٢٢٤، ٢٧٠) وكتاب القرطبي (انظر: ١٨١، ١٨٧، ١٩٢، ٢٤٧).

٢- ومن كتب السنة وشروحها ما يلي: كتاب صحيح البخاري وشرحه الفتح (انظر: ١٥٦، ١٩٣) وكتاب صحيح مسلم شرح النووي (انظر: ٣٥، ١٨١، ١٩٧، ١٩٩، ٢٧٣) وكتاب سنن الترمذي بشرح ابن العربي (انظر: ١٤، ٣٧، ٨٩، ١١٣، ١٤٠، ١٥٢، ١٧٠، ١٨٦، ١٩٥، ١٩٦، ١٩٧، ٢٠٩، ٢١٢، ٢٢٣، ٢٣٢، ٢٣٦، ٢٣٩، ٢٤٣، ٢٤٧، ٢٥٧).

٣- ومن كتب السيرة النبوية المشرفة كتاب السهيلي (الروض الأنف) (انظر: ٤٥، ١٩٢، ٢٧٢) وابن ظفر (انظر: ٢٤٦) ومن كتب الشمائل النبوية: كتاب الترمذي (انظر: ١٨، ٢٦، ٤٤، ٦٧، ٧٠، ٨٢، ٩٠، ١١١، ٢٠٥، ٢٥٠) وكتاب الشفا للقاضي عياض (انظر: ١٤، ٤١، ٥٦، ٩٨، ١٤٠، ٢٠٤).

٤- ومن كتب غريب القرآن وغريب الحديث، كتاب الغريبين (انظر: ١٤٧) وكتاب الخطابي (انظر: ٩٩، ١٢٠، ١٣٨، ٢٦٠) والحربي (انظر: ٩٩).

٥- ومن معاجم اللغة: الصحاح للجوهري (انظر: ١٥١، ٢٤٠) والتهذيب للأزهري (انظر: ١٥٠، ١٥١، ١٦٧) والجمهرة لابن دريد (انظر: ١٣٦) وغير ذلك.

٦- ومن كتب الصوفية: رسالة القشيري (انظر: ١٨٤، ٢١٠، ٢١١، ٢٥٩) والحلية لأبي نعيم (انظر: ٤٩).

٧- ومن كتب دلائل النبوة: كتاب دلائل النبوة للبيهقي (انظر: ٤٩، ٥٠، ٨١).

(ب/ ٢) النهجة السوية في الأسماء النبوية للسيوطي ٩١١هـ.

هذا كتاب ذكر مؤلفه أن اختصره من كتاب آخر له هو الكتاب السابق هنا يقول (٢٧): «هذا مختصر في الأسماء الشريفة النبوية، لخصته من كتابي المسمى بالرياض الأنيقة، وسميته بالنهجة السوية في الأسماء النبوية».

وقد افتتح كتابه هذا كما افتتح أصله السابق بمقدمة سرد فيها أحاديث أسمائه صلى الله عليه وسلّم فأخرج حديث جبير (٣٠) وحديث جابر (٣٥) وحديث حذيفة (٣٧) وحديث أبي الطفيل (٣٩).

ومثلما افتح الأصل/ الرياض بذكر الاسمين الشريفين (محمد) (٤٠) ثم (أحمد) (٥٥) في بداية الترتيب الهجائي مخالفًا ما يمليه الترتيب الداخلي، لأنه أعقبه بالاسم الشريف أجير (٦٠) يقول السيوطي (٤١) «ومن هنا نشرع في سرد الأسماء، فنبدأ باسمه الشريف: «محمد» ﷺ، ثم نأتي بالباقي على حروف المعجم».

وقد رتب السيوطي كتابه على أبواب حوف المعجم، فيما يعرف بالترتيب الخارجي، فما كان من الأسماء الشريفة النبوية مبتدئًا بحرف الألف، وضعها

في حرف الألف، وما كان مبتدئًا بالباء وضعه في باب الباء وهكذا.

غير أن ثمة اضطرابًا وقع في ترتيب الأسامي داخليًّا، فقد حشدها كيفما اتفق من غير منهج ترتيبي بدليل أنه مثلًا يورد الأسامي النبوية التالية مرتبةً كما سننقلها، وسنلاحظ أنها لم ترتب وفق ما يمليه ترتيب الأحرف الهجائية بعد الحرف الأول ففي باب الألف: أورد (أحمد) ٥٥، ثم (أجير) ٦٠، ثم (أحيد) ٦٠، ثم (أحد) ٦٢، ثم (الأتقى) ٦٣، ثم (الأبر) ٦٣، ثم (الأصدق) ٦٥، وبعد (الأحسن) ٦٥، ثم (الأجود) ٦٨، وهكذا كما نرى من غير ترتيب داخلي، وذلك في غالب أبواب المعجم، ولاسيما إذا ما شمل بابٌ ما عددًا كبيرًا من الأسامي النبوية، ففي باب السين: ذكر (سيد ولد آدم) (١٦٢) وبعده (سيد المرسلين) ١٦٢.

وعلى الرغم من أنه يرتب الأسامي النبوية وفق صيغتها النهائية من دون النظر إلى الحذر اللغوي الذي هو الأصل فإنه يخالف ذلك أحيانًا حيث ذكر الشافع والشفيع في باب الشين (١٦٦) وبجوارهما (المشفع) وحقه أن يرد في الميم! ولم يذكره هناك.

وقد اعتمد السيوطي على الإحالات المجمية طلبًا لتماسك المعجم من جانب وللفرار من التكرار من جانب آخر يقول في سياق تفسير لأسامي باب الشين: «الشافع والشفيع...: تقدمت أحاديثها». وهذا من قبيل الإحالات الارتدادية. ويتلخص منهجه في هذا الكتاب في تعامله مع الأسماء النبوية فيما يلي:

١- ذكر الاسم في بابه الهجائي.

٢- ذكر المصادر التي استقى منها مادته، وينص على الذين ذكروه من أصحاب المؤلفات التي اعتنت بالأسماء النبوية سواء كانت مستقلةً مفردةً أو كانت غير مستقلةٍ.

٣- ذكر تفسير الاسم من الناحية اللغوية في إيجازٍ معتمدًا على المصادر السابقة، بالإضافة إلى المصادر اللغوية ولا سيما معاجم اللغة.

٤- اللجوء إلى الضبط أحيانًا.

٥- اللجوء إلى الاستطراد أحيانًا لذكر بعض الفوائد المتعلقة ببعض الأسماء النبوية كأثر من آثار الصوفية.

وفي المثال التالي ما يوضح ذلك المنهج في تعامل السيوطي مع الأسماء النبوية عند تفسيرها وتوثيقها يقول في سياق تفسيره للاسم النبوي الشريف (حاتم) ١١٣ "الحاتم: ذكره في الشفا، فقال: من أسمائه في الكتب السابقة:... الحاتم حكاه كعب الأحبار".

«قال ثعلب:... الحاتم: أحسن الأنبياء خَلْقًا وخُلُقًا».

«وضبطه شيخنا الشمني بالمهملة»[1]

وهنا نأتي إلى نقطة متعلقة بمفهوم المختصرات؛ إذ يتصور الكثير أن المختصرات في التراث العربي تلخيص للأصول التي قامت على إيجازها،

(١) انظر الشفا ١٩٥ بالنص.

وهذا غير صحيح بإطلاق، وإنما قد تتميز المختصرات بإضافة جديد لم يرد في الأصل فتكون من هذه الزاوية مستدركات.

وهذا الأمر هو الحادث هنا فثمة أسماء كثيرة وردت في المختصر (النهجة السوية) لم ترد في الأصل الذي اختصر منه وهو (الرياض الأنيقة).

من مثل: الأزهر (٧٤)، وأرحم الناس بالعيال (٧٧)، وأطيب الناس ريحًا (٧٧)، وأكرم الناس (٧٩)، وأكرم ولد آدم (٧٩)، وأنعم الله (٩٧)، وبشرى عيسى (١٠٦)، والتذكرة (١٠٩)، والتنزيل (١١٠)، والحاكم (١١٥)، والحبيب (١١٧)، والحجازي (١١٨)، وحرز الأمين (١١٩)، والحرمي (١١٩)، والخطيب (١٢٩)، وخليل الرحمن (١٣١)، وخير البرية (١٣١)، وخيرة الله (١٣٢)، ودعوة إبراهيم (١٣٧)، ودعوة النبيين (١٣٧)، والدليل (١٣٧)، وذي الحوض المورود (١٣٩)، وذي الخلق العظيم (١٣٩)، وذي الصراط المستقيم، وذي المعجزات، وذي المقام المحمود (١٣٩)، وذي الوسيلة (١٤٠)، وراكب البعير، وراكب الناقة، وراكب النجيب (١٤٤)، والرحمة (١٤٦)، ورسول الله (١٥١)، والرشيد، والرافع الذكر (١٥٤)، والرقيب (١٥٥)، وصراط الذين أنعمت عليهم (١٨٦)، والصفوة، والصفي (١٨٧)، والطبيب (١٩٢)، والعادل (١٩٤)، والعربي (١٩٨)، وفواتح النور (٢٠٩)، والقاضي (٢١١)، والقانت (٢١١)، والقمر (٢١٥)، والكامل (٢١٧)، وماء العين (٢٢٠)، والمبتهل، والمتبسم (٢٢٣)، والمترحم، والتضرع (٢٢٤)، والمتلو عليه (٢٢٤)، والمتهجد

(٢٢٥)، والمحرض، والمحفوظ (٢٢٧)، ومدينة العلم (٢٣٠)، والمرتضى (٢٣١)، والمستغني والمسرى به (٢٣٦)، والمسعود (٢٣٧، والمشرِّد (٢٣٩)، والمشير، والمصارع، والمصافح (٢٤٠)، والمطلع، والمظفر (٢٤٣)، والملعى (٢٤٥)، والمقتصد، والمقتفى (٢٤٦)، والمقرئ والمقصوص عليه (٢٤٧)، وملقى القرآن، والممنوع (٢٤٩)، والمهتدي (٢٥٢)، والمؤتى جوامع الكلم (٢٥٦)، والموحى إليه (٢٥٧)، والناطق (٢٦٢)، والواسع (٢٧١)، وولي الفضل (٢٧٣)، واليثربي (٢٧٤).

ففي النهجة السوية ما يربو على ثمانين اسمًا لم ترد في الرياض الأنيقة، وقد بلغ عدد الأسماء في النهجة ٤٦٨ اسمًا تقريبًا وهو عدد يفوق بكثير ما جاء في الرياض الأنيقة المعدود أصلًا.

أضف إلى ذلك أن ثمة أسماءً وردت في الرياض لم ترد في النهجة السوية من مثل: آحاد (٣٦، ٥٩)، والإحسان (٦٣)، والبر (٦٤، ٤٢)، والبراق (١٢٤)، والتحرم، والتحلل (٣٦)، والحيا (٩٧)، وحطايا (٣٦)، والذاكر (٣٦)، وراكب الحمار (١٦٢)، ورسول المراحم (١٦٩)، ورفيع الذكر (٣٦، ١٦٩)، وصاحب المطلع (٢٠٠)، والغلاب (٣٧)، والمبشر (٢٣٢)، والمبلغ، والمبين، والمتبتل (٢٣٣)، والمعز (٣٧).

يمكن القول إذن إن هذين الكتابين تأليفان مستقلان، وما قيل عن أن أحدهما اختصارٌ للآخر، ينبغي أن يفهم على أنه ليس استلالًا أو تلخيصًا

فاقد القيمة، لم يرد فيه جديد، لم يكن في الأصل الذي اختصر منه، من جانب، كما أنه أهمل أمورًا وردت في الأصل لم يشأن أن يوردها في المختصر. أما عن مصادر النهجة السوية التي استقى منها مادة كتابه فتكاد تكون هي هي التي اعتمدها في الرياض الأنيقة تمامًا.

(٣) المنهج النظمي (= منظومات الأسماء النبوية)

اشتهر التراث العربي في فنون ومجالات مختلفة باستخدام المنظومات في عملية التعليم؛ بمعنى نظم العلوم والمعارف؛ ليسهل حفظها، ولا سيما فيما يمكن حصر معلوماته من العلوم.

وسبق أن قرر البحث أن اللجوء إلى هذا المنهج ربما يكون نابعًا من أمرين هما:

١ـ أن الأسماء النبوية ـ وإن بلغ بها بعضهم المئات ـ تدخل في إطار الحصر أو إمكان الحصر.

٢ـ أن الصوفية كانوا ميالين إلى السماع، يطربون له، والنظم أعلى ما يحقق لهم هذا السماع، ولا سيما عند المتأخرين منهم، وهو ما يفسر كثرة المنظومات المدوّنة للأسماء النبوية في العصور المتأخرة، وهذه المنظومات واحدة من الوسائل التي يحقق بها الصوفية مبدأ الذكر عندهم توصلًا إلى ما يسمونه الغناء، يقول نيكلسون «والموسيقى والغناء والرقص،

عند جماعات الدراويش وسائل محببة في اجتذاب حال الغيبوبة، التي يسمونها (الفناء)»[1].

ويقول كذلك «وسرعان ما عرف الصوفية أن الانجذاب يمكن أن يستعان عليه.. بالذكر.. بل كذلك بالموسيقى والغناء (= إنشاد المنظومات) والرقص، وهذه جميعًا تدخل تحت كلمة السماع»[2].

● **قصيدة ابن المؤمل في نظم الأسماء النبوية**

ومن هذه المنظومات التي نظمت أسماء النبي ﷺ: قصيدة من نظم شرف الدين عبد الرحيم بن الصنيعة بن المؤمل، نظم فيها تسعة وتسعين اسمًا من أسمائه ﷺ.

وواضح من هذه المقدمة أن القصيدة تتبنى المنهج الموازي، أو اختيار عدد من الأسماء النبوية لتكون موافقة للأسماء الحسنى، إظهارًا لإجلال الله سبحانه وتشريفه لنبيه ﷺ من جانب فيما وافق اسمه ﷺ اسم ربه سبحانه أو تشريف من قبل المؤلفين من جانب آخر، والأسماء التي وردت في القصيدة (الرقم الذي بعد الفاصل لرقم البيت) هي كما يلي:

المصطفى، والهادي، والرسول، والمرتضى، والبَرّ، والوَصول، والأريجي، والمنعم (ص٢٧٩/ ٢)، والهاشمي، والزمزمي، واليثربي، والأبطحي، والمنجدي، والمتهم (٢٧٩/ ٣)، والمجتبى والمختار، والرءوف، والرحيم،

---

(١) الصوفية في الإسلام، لنيكلسون ٦٥، وفي إحياء علوم الدين ٢/ ٢٩٢، وما بعدها كلام كثير عن آداب السماع وعوارضه واستلذاذ الصوفية به، ولا سيما إن كان بالنظم أو الشعر.

(٢) الصوفية في الإسلام، لنيكلسون ٦٩.

والمضري (٢٧٩/ ٤)، والحاشر، والماحي، والحامي (٢٧٩/ ٥)، والعاقب (٢٧٩/ ٦)، والمؤمن، والمأمون (٢٧٩/ ٧)، والظاهر، النقي، والمجتلى، والطيّب، والطهر، والطيب، والزكي، والأكرم (٢٧٩/ ٨)، والساهر، والأزهر، والمنير، والجوهري، والمعلم (٢٧٩/ ٩)، والمنذر والمدثر، والمزمل والأمي (٢٧٩/ ١٠)، والحاكم، والعادل، والأمين، والمنتصف (٢٧٩/ ١١، والشاهد، والنور، والضارع، والنذير، والمستبين (٢٨٠/ ١٢)، والمشفق، والخواف، والراحم، والداعي (٢٨٠/ ١٣)، والحامد، والمحمود، والحافظ، والأعز (٢٨٠/ ١١)، والصابر، والصوام، والقوّام (٢٨٠/ ١٥)، والمعتلى، والطائف، والمحرم (٢٨٠/ ١٦)، والسابق، والجوّاب والبشر (٢٨٠/ ١٧)، والشفيع، والنبي، والمرسل (٢٨٠/ ١٨)، والمانح، والمرتاح (٢٨٠/ ١٩)، والمنصور، والقتال (=السفاح عنده) (٢٨٠/ ٢٠)، والمعطي، والمؤيد (٢٨٠/ ٢١)،والرشيد،والواثق،والمتوكل،والمستعصم(٢٨٠/ ٢٢)،والقائم، والمعتز (٢٨٠/ ٢٣)، والأقوم، والقادر، والمقتدر (٢٨٠/ ٢٤)، والآمر، والمعروف، والمهدي، والحاكم، والمتحكم (٢٨٠/ ٢٥)، والمرتقي، والأعظم، والنبأ، والعظيم (٢٨٠/ ٢٦)، ونبي الله، وأحمد، ومحمد (٢٨٠/ ٢٧)، وطه، ويس (٢٨٠/ ٢٨)، والمكرم (٢٨٠/ ٢٩).

وقد نص في البيت التاسع والعشرين على عددها، فقال: (من الكامل)

هِيَ تِسْعَةٌ مِنْ بَعْدِ تِسْعِينَ بها قَدْ خَصَّهُ الرَّحْمَنُ وَهُوَ مُكْرَمُ

وقد ورد فيما بعد هذا البيت ما ذكره آخرون من المؤلفين في الأسماء النبوية كالسيوطي ـ من أنه من أسماء النبي ﷺ من مثل: صاحب المعراج (٢٨١/ ٣٢)، ومبشر (٢٨١/ ٣٧).

وغالب الأسماء التي وردت ذُكِرَت هكذا سردًا وغفلًا من التفسير إلا قليلًا، ولعل قيود النظم هي التي قللت من العناية بتفسير معاني تلك الأسماء، فهو يقول مثلًا في البيت الثاني:

المُصْطَفَى الهَادِي الرَّسُولُ المُرْتَضَى الـ بَرُّ الوَصُـولُ الأَرْيَحِيّ المُنْـعِمُ

فهو هذا البيت اكتفى بسرد ثمانية من أسمائه ﷺ، من دون تفسير أي منها ومثل ذلك في الأبيات: الرابع، والثامن، والعاشر، والسابع والعشرين.

وإن كان في أحيان قليلة يقوم بتفسير بعض هذه الأسماء، عن طريق إضافتها إلى معمولها ولا سيما في الأسماء النبوية المشتقة في مثل قوله في البيت الخامس:

الحَاشِرُ **المَاحِي** الذُّنُوبِ عَن الوَرَى

وفي تفسيره لاسم القتال (=السفاح) كما في البيت العشرين الذي يقول:

هَذَا هُوَ المَنْصُورُ السّفَاحُ في أَعْدَائِهِ حَقًّا سُفْح الدَّمُ

ولعله لجأ إلى مرادف القتال، وهو لفظ السفاح ، ليجانس بينه وبين الفعل في الشطر الثاني، فلما شعر أنه ربما فهم على غير المدح، أردفه بالشرح.

ومنطقي ألا يشير إلى أي من المصادر لتوثيق هذه الأسماء النبوية، لصعوبة ذلك في النظم.

الكتاب / النوع	ابن هشام ٢١٨هـ	ابن الجوزي ٥٧٩هـ	ابن القيم ٧٥١هـ	الصالحي ٩٤٢هـ	الحلبي ١٠٤٤هـ	العراقي ٨٠٦هـ	الأجهوري ١٠٦٦هـ
جدول يبين كثافة ورود الأسماء النبوية في التآليف المختلفة							
١ـ التأليف غير المستقل							
(أ) كتب السيرة	(٢)	٢٣ (+١)	(٢٧)	(٧٤٩)	(٢)	(٢٦)	(٣٠)[1]
(ب) كتب الشمائل	الترمذي ٢٧٩هـ	عياض ٥٤٤هـ	ابن القيم ٧٥١هـ	القاري ١٠١٤هـ	المناوي ١٠٣١هـ		
	(٩)	(١٢١)	(٣)	(٩)	(٣٢)		
(ج) كتب السنة	البخاري ٢٥٦هـ	ابن حجر ٨٥١هـ	مسلم ٢٦١هـ	النووي ٦٧٦هـ	الترمذي ٢٧٩هـ		
	(٦)	(٢٨)	(١٠)	(١٠)	(٩)		
(د) كتب الطبقات	ابن سعد ٢٣٠هـ	القرشي ٧٧٥هـ	التميمي ١٠١٠هـ				
	(١١)	(٧٨)	(٤٥)				
٢ـ التأليف المستقل	ابن فارس ٣٩٥هـ	السيوطي (ر) ٩١١هـ	السيوطي (ن)	ابن المؤمل			
	٢٠ في المطبوع ٢٣ في المروي	٣٦٢ في المذكور ٣٣٧ في الشرح	٢٤٥٨ في المكرر	١٩٩			

(١) السهم المتصل يعني تنامي عدد الأسماء صعودًا مع الزمن نحو العصر الحديث أو في الشروح. والخط المتقطع المنقوط يعني انتكاسةً وشذوذًا مبررًا.

● ويلاحظ تنامي الأسماء النبوية زيادة أعداجها كلما تقدمنا نحو العصور المتأخرة قريبًا من زماننا، ويلاحظ كذلك كثرتها في الشروح. وما خالف ذلك فهو شذوذ سبق توضيح مبرراته.